تعزو ، الى حد كبير ، تزايد القوة السوفياتية في المتوسط الى المأزق الذي خيم على المواجهة المصرية الاسرائيلية منذ اعادة بناء الجيش المصري وتسليحه ، يضاف الى ذلك ان مشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية اعادة بناء القوات المسلحة المصرية كان لها اثر حاسم في تحييد قوة الاسطول السادس الامريكي وذلك على النحو التالي : كان التفوق التقليدي للاسطول السادس يعتمد على الغطاء الجوي الذي تؤمنه حاملات الطائرات في حين ان القوات البحرية السوفياتية لم يكن لديها مثل هذا الغطاء لافتقارها الى حاملات الطائرات. اما الان فان الوجود السوفياتي الجوي في مصر اصبح قادرا على تأمين الغطاء الجوي اللازم للاسطول السوفياتي مما يعني الوصول الى حالة قريبة من التوازن والتكافؤ المبدأي بين القوتين البحريتين مع استمرار ميل الميزان لصالح القوة السوفياتية بسبب حداثة قطعاتها البحرية بالمقارنة مع قطعات الاسطول السادس وبسبب ادخال بارجتين سوفياتيتين الى المتوسط من حاملات الصواريخ الموجهة . بطبيعة الحال ان وجود هذه القوة في مناطق يعتبرها الغرب واقعة ضمن حدود نفوذه التقليدي وبالقرب من خطوط التموين البترولية الاوروبية الحيوية من شأنه ان يثير قلقا متزايدا في الاوساط الامبريالية عامة وفي دوائر دول الحلف الاطلسي خاصة، وهو قلق قريب الصلة جدا بالنزاع العربي الاسرائيلي والمأزق الذي وصلت اليه مهمة يارينغ ومساعي التسوية السلمية بصورة عامة . يضاف الى ذلك تصاعد الضغط لاعادة فتح قناة السويس باعتبارها شريانا حيويا جدا بالنسبة للغرب عامة ولاوروبا الغربية بصورة خاصة . على سبيل المثال شكل النفط ٥٨ بالمئة من مجموع حاجات اوروبا الغربية الى الطاقة عام ١٩٧٠ وهذه النسبة في تزايد مستمر وستصل الى ٧٠ بالمئة مع نهاية السبعينات مما يعني ان مسألة اعادة فتح القناة في طريقها لان تصبح قضية في غاية الحيوية بالنسبة لاوروبا الغربية ، لانه مهما قيل عن ناقلات البترول الضخمة تبقى رحلة الذهاب والاياب بين الخليج العربي واوروبا وامريكا الشمالية عبر قناة السويس افضل طريق يمكن سلوكه واكثرها امانا ووفرا على المدى البعيد ، كما أن حاجة البلدان الصناعية للبترول ترتفع بشكل متسارع جدا بحيث سيتم توظيف كل وسيلة ممكنة من وسائل النقل لهذا الغرض بما فيها الناقلات الضخمة وخطوط الانابيب والعبور في قناة السويس . ولا يمكن لاي وسيلة من هذه الوسائل ان تحل محل الاخرى او تقوم مقامها على المدى البعيد نسبيا . في الواقع ان قناة السويس شريان حيوي ليس لاوروبا الغربية فقط بل أيضا لامريكا واليابان ، اي المعسكر الغربي عامة . لقد احتلت امريكا المرتبة الرابعة في مجموع الشحنات التي مرت في القناة عام ١٩٦٦ ، ومن بين الدول الاكثر استخداما للقناة ثماني دول اوروبية غربية شكلت شحناتها (مضافة الى شحنات امريكا) ٧٣ بالمئة من مجموع الشحنات التي عبرت الممر المائي في ١٩٦٦ . ويبلغ اجمالي استخدام المعسكر الغربي للقناة حوالي ٩٣ بالمئة من مجموع طاقتها. ويوجد الان اقتراح امريكي مقدم من قبل بعض اعضاء الكونغرس باستخدام جزء من الجنيهات المصرية المجمدة والتي تملكها الولايات المتحدة لتمويل اعادة فتح القناة .

بعد هذا الاستعراض لطبيعة الضغوط التي تفعل وتؤثر بعنف في المأزق الذي وصل اليه الصراع العربي الاسرائيلي تعود لمراجعة سلسلة التحركات التي قامت بها الولايات المتحدة لمواجهة الازمة عن طريق اعطاء مشروع التسوية الجزئية دفعة جديدة الى الامام . وكانت الخطوة الامريكية الاولى هي قيام الدبلوماسي الامريكي دونالد بيرغس (المسؤول عن رعاية الشؤون الامريكية في القاهرة) بمقابلة الرئيس السادات وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية المصرية في الاسبوع الاول من حزيران المنصرم ومن ثم سفره الى اوروبا لمقابلة وليم روجرز واطلاعه على نتائج مباحثاته . وقد حمل بيرغس رسالة من الرئيس السادات الى نيكسون تم تسليمها الى روجرز في اوروبا . وبامكاننا استخلاص الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذه المشاورات من المؤتمر الصحفي الهام الذي عقده روجرز بعد اجتماعه ببيرغس حيث حدد نقاط الاتفاق بين كافة الاطراف المعنية بالنزاع في الشرق الاوسط (وليس بين اسرائيل ومصر فقط) على النحو التالي : (١) الاتفاق على ضرورة فتح قناة السويس من جديد تحت اشراف مصر (من المفهوم والمسلم به ان فتح القناة للملاحة يشمل السفن الاسرائيلية) . (٢) الاتفاق على الا تكون التسوية الجزئية اجراء منفردا بل خطوة اولى نحو تسوية شاملة للنزاع عبر تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . (٣) ضرورة استمرار